Distr.: General
28 November 2025
Arabic
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**الدورة السادسة عشرة**

جنيف

20–23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

## جعل الاقتصاد الرقمي شاملاً للجميع ومستداماً من خلال التعاون

### اجتماع المائدة المستديرة الوزاري

#### موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- أكدت الأمينة العامة للأونكتاد في ملاحظاتها الافتتاحية على النمو السريع للاقتصاد الرقمي والإمكانات التي يتيحها لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، لا سيما في البلدان النامية. وأشارت إلى استمرار وجود العديد من الفجوات الرقمية التي تتطلب النهوض بالاتصال الإلكتروني والمهارات والبنى التحتية الرقمية المواتية، وأشارت إلى الحاجة إلى العمل الجماعي لسد هذه الفجوات من خلال الاستثمار في البنية التحتية وبناء القدرات وإصلاح السياسات. وكررت الأمينة العامة التأكيد على التزام الأونكتاد بدعم البلدان، بسبل منها تعزيز التعاون الرقمي كجزء من التعاهد الرقمي العالمي ومن خلال مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع.

2- وشارك في اجتماع المائدة المستديرة ثمانية متحاورين: وزير الشؤون الخارجية والعبادة، كوستاريكا؛ ونائب وزير الشؤون الخارجية، إندونيسيا؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون، البرتغال؛ والأمينة العامة لمنظمة التعاون الرقمي؛ ووزير التجارة، المملكة العربية السعودية؛ ووزير المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، زمبابوي؛ ونائبة الوزير، وزارة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، كوبا؛ والمؤسس ونائب الرئيس التنفيذي لشركة Angkas.

3- وتناولت الجلسة الأولى الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تتصدى للتحديات التي تطرحها الرقمنة السريعة فيما يتعلق بتعميم فوائد التكنولوجيا الرقمية وتحقيق نتائج مستدامة لتمكين البلدان النامية من الاستفادة بشكل أكبر من البيانات والتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. وشارك العديد من المتحاورين استراتيجيات وطنية بشأن المضي قدماً في تحقيق التحول الرقمي.

4- وسلط أحد المتحاورين الضوء على الجهود المبذولة في كوستاريكا لتوسيع نطاق الاتصال الإلكتروني وتعزيز المهارات ووضع لوائح تنظيمية تعزز الثقة. وأكد المتحاور على الحاجة إلى أطر عمل متماسكة بشأن الأمن السيبراني وخصوصية البيانات والحوكمة للحد من التشرذم وخفض تكاليف الامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المتحاور على أهمية مواءمة السياسات الخارجية والمحلية والسياسات المتعلقة بالتجارة، والإبقاء على وقف منظمة التجارة العالمية العمل بالرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني.



الرجاء إعادة الاستعمال

5- واستعرض متحاور آخر الرؤية الرقمية التي تتألف من خمسة محاور والتي وضعتها إندونيسيا لعام 2045، وهي رؤية تشمل البنية التحتية والاستثمار والتنظيم والإدماج والمهارات من أجل الشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسلط المتحاور الضوء على التعاون مع الأونكتاد في تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية، الذي كان بمثابة مخطط لتوجيه الاستثمار والإصلاحات، وشجع على تقديم دعم مماثل للبلدان النامية الأخرى.

6- وقدم أحد المتحاورين شرحاً مفصلاً لاستراتيجية البرتغال الرقمية التي تتمحور حول الإنسان، وركز على الاتصال الإلكتروني على نطاق العالم والمهارات والخدمات الرقمية الموثوقة. وشدّد المتحاور على أهمية الشراكات التي تقوم على التكافؤ بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مشيراً إلى التعاون فيما بين البلدان والمشاركة في منتديات الأمم المتحدة.

7- وأشار متحاور آخر إلى الحاجة إلى الأخذ بنُهج متناسقة بشأن الحوكمة في مختلف البلدان. وأوصى المتحاور بتوفير ما يلزم من إرشادات لمساعدة البلدان على تطوير أطر تنظيمية قابلة للتشغيل المتبادل.

8- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أكد عدة متحاورين أن الرقمنة توفر بالفعل فرصاً جديدة كثيرة، لكن الفجوات في الاتصال الإلكتروني والمهارات والحوكمة والمخاطر المتعلقة بالآثار البيئية تؤدي إلى توسيع نطاق عدم المساواة. واتفق المتحاورون على أن الثقة والقابلية للتشغيل المتبادل عنصران ضروريان لاقتصاد رقمي يمكن التنبؤ به. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، أشار المتحاورون إلى الحاجة إلى أطر عمل وطنية وعالمية متماسكة من أجل تحقيق تحولات رقمية شاملة. وأخيراً، حدد المتحاورون الإجراءات التالية ذات الأولوية: تطوير أطر عمل موثوقة وقابلة للتشغيل المتبادل لحوكمة البيانات؛ والاستثمار في البنية التحتية الرقمية؛ وتعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والنهوض بالمهارات الرقمية لتمكين المواطنين والشركات؛ ومواءمة السياسات الرقمية والتجارية وقياس آثارها على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز النمو الشامل للجميع.

9- وتناولت حلقة النقاش الثانية المسألة من منظور دولي، حيث بحثت أشكال التعاون والدعم العالميْن التي تمس الحاجة إليها للتحقق من أن الرقمنة تسهم في إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

10- وسلط أحد المتحاورين الضوء على أن وجود إطار قانوني هو ركن مهم في الاستراتيجية الرقمية الوطنية للمملكة العربية السعودية. وتناول المتحاور بالتفصيل الكيفية التي يمكن بها للمنصات الرقمية المبسطة ومراكز الأعمال الجامعة أن تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوصول إلى الخدمات بكفاءة والازدهار في الاقتصاد الرقمي. وفي هذا الصدد، تمثل الاستثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيات الناشئة، إلى جانب الشراكات مع المنظمات الدولية، عوامل أساسية.

11- وشدد متحاور آخر على أهمية الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا الناشئة، بما في ذلك الحوسبة العالية الأداء في زمبابوي؛ ومراكز البيانات؛ وحلول الاتصال الإلكتروني في المناطق الريفية، التي تتسم بأهمية بالغة في الاستعداد للذكاء الاصطناعي؛ وتوسيع نطاق التحول الرقمي. وأكد المتحاور، بالاستناد إلى التجارب الوطنية، أن الدعم الدولي عنصر أساسي في النهوض بالسياسات في مجالات مهمة مثل التنظيم والمدفوعات الرقمية والضرائب والتجارة الرقمية.

12- وأكدت متحاورة على أهمية الدعم الدولي والاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا الناشئة، بما في ذلك مجمعات التكنولوجيا. وأشارت إلى أن الشراكات التي أقامتها كوبا مع المنظمات الدولية، بما في ذلك الأونكتاد، كانت مفيدة في تبادل أفضل الممارسات وتسريع نقل المعرفة وتعزيز التعاون الذي أدى إلى تقدم مشاريع الاقتصاد الرقمي والاستثمار.

13- وسلط متحاور آخر الضوء على أهمية الدعم الدولي في تعزيز قدرات رائدات الأعمال الرقمية المحليات، لا سيما في المراحل الأولى من النمو، وأشار إلى مساهمات الجهات المانحة ومبادرة الأونكتاد للتجارة الإلكترونية من أجل النساء في تمكين رائدات الأعمال الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالتنمية الرقمية الشاملة للجميع، أكد المتحاور أن حماية المبتكرين المحليين وتعزيز عقلية ريادة الأعمال ودعم المشاركة العادلة، لا سيما بالنسبة إلى رائدات الأعمال، يمكن أن تولد فوائد اقتصادية ومجتمعية واسعة النطاق.

14- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أكد عدة متحاورين في معرض تناول السياسات والأطر القانونية، على أهمية تعزيز الأطر التنظيمية والسياساتية من أجل تحول رقمي شامل للجميع وآمن. وسلط جميع المتحاورين الضوء على الدور الحاسم للدعم الدولي والشراكات الدولية وأكدوا على مجالات الدعم الرئيسية التالية في تعزيز الرقمنة الشاملة للجميع والمستدامة: وضع معايير عالمية مشتركة للتجارة الرقمية السلسة؛ وتعزيز التعاون الدولي لضمان مشاركة جميع البلدان في الاقتصاد الرقمي العالمي؛ ودعم الأعمال التجارية المحلية، بما يشمل دعم رائدات الأعمال، لتوسيع نطاق هذه الأعمال وتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي.